

نظرية النحو الثاني في مفهوم عبد القاهر الجرجاني

أعمار ربيح

جامعة محمد خيضر بسكرة

RESUME

Le cours grammatical est né dans le dessein de préserver le livre sacré (le Coran) de la faute et de l'accent qui se manifestais sur les langues des gens voir des érudits qui étudiaient ce livre et l'appliquaient dans leurs adorations.

Depuis, cette naissance est devenue une recherche scientifique spécialisée qui a connu de nombreux créateurs et s'y sont multipliés les aspects des grammairiens avec les logiciens, les parlants et ceux de la dialectique caractérisants la science à l'époque de l'épanouissement de la civilisation arabo-islamique.

Si la grammaire arabe admet l'apport d'EL Khalil et de Sibaouih comme prédécesseurs dans l'établissement des premières règles grammaticales, elle reconnaît également que sa renaissance revient à la contribution de Abdelkabar EL Djordjani qui a pu, grâce à sa perspicacité et son bon atticisme arabe, la purifier des amalgames de la philosophie et de la logique et la ramener à la rhétorique arabe pure surtout en étudiant la question de l'incompétence de l'homme dans le Coran.

Ce livre sacré met l'homme dans l'incapacité avec ses systèmes qui veillent sur le choix des sans de la grammaire et ses relations entre les parties de m'expressions.

الملخص :

نشأ الدرس النحوي استجابة لداعي صون كتاب الله عز وجل من الخطأ واللحن الذي بدا فاشيا في ألسن العامة بل حتى الخاصة ممن يقرأون كتاب الله ويتعبدون به ، وما فتئت هذه النشأة أن تحولت إلى بحث علمي متخصص ، كثر فيه الصناعات وتعددت فيه وجوه التأثر ، سيما بعد مخالطة النحاة للمناطق والمتكلمين وأصحاب الجدل الذي أصبح سمة العلم أيام ازدهار الحضارة العربية الإسلامية ، وإذا كان النحو العربي يدين بالفضل للخليل وسيبويه اللذين كان لهما فضل البدء والتقعيد الأول فإنه مدين لرجل مثل عبد القاهر الجرجاني في ميلاد الثاني ، حينما استطاع بنظره الثاقب وذوقه العربي السليم أن يخلصه من أخلاط الفلسفة والمنطق ويعود به إلى حياض البلاغة العربية الخالصة خصوصا وهو يناقش مسألة الإعجاز في القرآن العظيم ، فكتاب الله معجز بنظمه والنظم عنده ليس إلا توحي معاني النحو وعلاقاته بين أجزاء التعبير ، وهذا المعنى الذي أصبح النحو يتميز به عند الجرجاني هو ما قصدنا إليه بنظرية النحو الثاني أم النحو الأول فهو نحو يبحث في مجال الصحة والخطأ وسلامة القاعدة في التركيب.

شهد النحو العربي عبر تاريخه الطويل ، ميلادين اثنين ، كان أولهما في القرن الثاني الهجري على يدي سيويوه من خلال " الكتاب " ، وكان الثاني خلال القرن الخامس الهجري على يدي عبد القاهر الجرجاني (471 هـ) من خلال " الدلائل " ، فقد أعطى الشيخ (الجرجاني) للنحو العربي مفهوماً جديداً لم يكن ليعرفه معرفة حقه لولاه. فإذا هو يهتدى في أصباغ المعاني وجماليات التعبير، بعد أن كان قاعدة منطقية جامدة جمود الصخر الأصم ، لا يبغى أصحابها عنها حولاً، وإذا عبد القاهر يغدو علماً في سماء الدرس النحوي ، يتناول النحاة والبلاغيون والنقاد كتبه بالبحث والدراسة ، سيما كتابيه " أسرار البلاغة " و " دلائل الإعجاز " ، هذا الذي قال فيه د/ طه حسين في مقدمة . " نقد النثر " لقدمية بن جعفر " لا يسع من يقرأ دلائل الإعجاز إلا أن يعترف بما انفق عبد القاهر من جهد صادق في التأليف بين قواعد النحو وبين آراء أرسطو العامة في الجملة والأسلوب وقد وفق عبد القاهر فيما يحاول توفيقاً يدعو إلى الإعجاب " (1) .

والتكامل الذي عرفه الجرجاني في منهجه الدراسي في " الدلائل " جعل البلاغيين والنقاد والنحاة ، كلا منهم يدعي نسب الشيخ إليه ، وذكاءه في تناول علمه، ولعل هذا التكامل هو من دعا فيما بعد إلى ربط المعاني بالنحو واجتماعهما معا في دراسة النص الأدبي .

والنحو العربي الذي بدأ توجيهها بسيطاً يحفظ الكلام من الخطأ ويقي المتكلم اللحن في أي الذكر الحكيم ، سرعان ما تحول إلى رياضة عقلية تكد العقل وتعيي الفكر ، بما كان يتمحله النحاة من وجوه الحمل والتأويل في طرائق تشقيق الكلام وتأليفه ، حث قال قائل الناس:

قد كان أخذهم للنحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاماً لست أفهمه كأنه زجل الغريان واليوم
تركت نحوهم والله يعصمني من التفحم في تلك الجراثيم⁽²⁾

وقد كان للمنطق اليوناني أثره على بعض النحاة حين راحوا يستعينون بمقولات أرسطو وبآرائه في المعاني والجمل .

فما مظاهر تأثير المنطق على النحو العربي؟

*النحو والتفكير الفلسفي :

إن التاريخ - في واقع الأمر - لم يقدم شيئا مؤكدا حول الاتصال الفعلي والمباشر بين نخاة العرب وأهل المنطق ، غير أن هذا لم يمنع من أن يطلع العرب على ألوان التفكير العقلي لدى اليونان وبخاصة عن طريق ما وصلهم من بعض مؤلفات السريان ، أو من السريان أنفسهم في مجالس المناظرات التي كانت تدور في البلاط الأموي حول الديانات والعقائد ، وكان المناظرون من المسيحيين لا يتنون يستعملون الحجج العقلية والأدلة المنطقية لاثبات ما يقولون، ومن أشهر هؤلاء ، أبو منصور يحيى بن سرجون الدمشقي⁽³⁾

وسار الأمر على ذلك حتى رقي المأمون كرسي الخلافة واعتزل فكانت هذه المرحلة من أخصب ما عرفه انتقال الثقافة الإغريقية إلى الدولة الإسلامية . فنشطت الترجمة وولع الناس بالنظر العقلي في كل العلوم ، ولم يكن النحاة على خلاف أمر الناس هذا ، فلم نكد نظربسيرة واحد من كبار أئمة النحو في هذا العهد إلا والمصاب به كالغراء وأبي علي الفارسي و أبي الفتح عثمان بن جني، وأوغل بعضهم في استعمال المنطق حتى قال الفارسي عن الرماني (384 هـ) : " إن كان النحو ما عندنا ، فليس عند الرماني منه شيء ، وإن كان النحو ما عند الرماني فليس عندنا منه شيء " ⁽⁴⁾

وإذا كانت الترجمة قد شملت مختلف الأعمال الإغريقية ، فإنها خصت كتب المنطق ، وكتب أرسطو طاليس بالذات عناية فائقة ، والذي تؤكد الروايات أنه لم يكن شيء من المنطق الأرسطي على يدي الخليل وسيبويه ، وإذا عدنا إلى ما عرفه الدرس النحوي من اختلاف بين مدراسه رد د نا بعض ذلك إلى ما عرفه اليونان من اختلاف بين مدرستي الإسكندرية وبرجمانون حيث اتجهت الأولى إلى اطراد القواعد والقوانين الطبيعية ، وكانت الأخرى على النقيض من ذلك، وأثر هذا على دراستيهما اللغوية فكانت الأولى قياسية في أحكامها واهتمت الثانية بالرواية والنقل ، وانطبق هذا على ما كان بين مدرستي البصرة والكوفة النحويتين .

وقد يرفض كثير من الدراسيين الحكم بتأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني وحجتهم في ذلك ما عرف عن أحمد بن فارس (ت 395 هـ) من رفضه للفلسفة عموماً، وما دار بين أبي سعيد السيرافي النحوي ومتى بن يونس الفيلسوف حين رفض السيرافي طرق المناطقة ومناهجهم في مناظرة جمعت بينهما في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل العارض سنة (326 هـ)⁽⁵⁾

ولكن الحقيقية على خلاف ذلك تماماً ، فأثر المنطق اليوناني على الحياة الفكرية العربية لا يمكن إنكاره بحال ، فهذا الإمام الشافعي (ت 204 هـ) يقول : " ما جهل الناس واختلفوا الا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطو " ⁽⁶⁾ . وهذا أبو علي الفارسي قد أوع بالقياس والنظر العقلي حتى قال " إنه لأهون علي أن أخطيء في خمسين مسألة مما به الرواية ، من أن أخطيء في مسألة قياسية واحدة " . وقد أقر الفارابي هذه الصلة فقال : " وصناعة المنطق تناسب صناعة النحو ، ذلك أن صناعة المنطق في العقل والمعقولات (المعاني) ، كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات ⁽⁷⁾ .

وقد تجلت صناعة المنطق في النحو العربي في أمهات القضايا التي استعملها النحو أداة لصياغة أحكامه وقوانينه ونعني بها القياس وما يستتبعه من علل ، وفي قصة الحضرمي والفرزدق البيان على تعليقات النحاة ، لتفسير القواعد والأحكام النحوية ، وقد شغف النحاة بالنظر في علل النحو حتى وضع أبو القاسم الزجاجي (337 هـ) كتابه " الإيضاح في علل النحو " . والعلة هي البذرة الأولى لنمو وترعرع آفة العامل التي عاني منها النحو طويلاً وأثقلت كاهله وأورثه السخبط والمجاجة ، حتى كانت ثورة ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) على كل ماله صلة بالفلسفة والتفلسف بل دعا إلى التسليم بما نطقت به العرب.

ولم يقتصر دخول المنطق وانتهاك حرمة النحو على القياس والتعليل فحسب ، بل إن هناك كثيراً من القضايا اللغوية الأخرى التي أصيب فيها ، من ذلك مثلاً المقولات الأرسطية العشر وهي الجوهر والكم والكيف والمكان والزمان والوضع والملك والفاعلية والقابلية و

الإضافة ، واعتبارها المرجع الأول في قضايا النحو وعلاقاته ، فالكلمة جوهر يختلف عما سواه ، والفعل زمان وبين الفعل وفاعله إضافة ، إذا خلا منه . والمفعول يجسد القابلية ، وكثيرة هي المناسبات بين المنطق والنحو ، كالإسناد في النحو والحمل في المنطق والجملة الاسمية وصورة القضية الحملية ، والنفي والتناقض ، والشرط والتضمن⁽⁸⁾ . ونظيف إلى هذا ما شاع بين نحاة العرب من مصطلحات منطوقية كالأصول والفروع والعوامل والحكم والغرض والسبب والعللة .

ولكل هذا فإن النحو العربي لم يكن خلوا من النظر العقلي ، ولئن كان هذا النظر العقلي من حق الباحث النحوي بوصفه لونا من ألوان التفكير الإنساني ، فإن ما يعاب عليه هو أن هذا التفكير قد حاد عن طبيقته الاستدلالية التي هي عماد المنطق الطبيعي و هو مشترك بين كل الناس إلى منطوق يبحث في العلاقات العقلية وهو عينه منطوق يونان .

التركيب النحوي والبحث البلاغي :

شغف العرب قديما بالفصاحة والبيان وعدوهما من كمال السيادة قال الجاحظ : >>إن العرب تسود على أشياء .. كان أهل الجاهلية لا يسودون إلا من تكاملت فيه ست خصال ، السخاء والنجدة والصبر والحلم ، والتواضع والبيان <<⁽⁹⁾ . إن هذه المهالة التي ألقاها العرب على لغتهم ليست بدعا من الأمر ، فلم يلق إليهم كتاب - قبل القرآن - يأخذ بألباهم ويفتنهم عما كانوا فيه ، ولم يكن بينهم نظر عقلي يشغلهم بالتفكير في الكون ومشكلاته ، فما كان منهم إلا أن يتفننوا في القول ويدعوا في الشعر وكأن غاية وجودهم أن يبهروا الدنيا بفصاحة لم يؤتها أحد من العالمين .

وغاية الفصاحة والبيان عند المتقدمين من العرب ، الإيجاز . وهو أن يؤتي بالمعنى الكثير في أقل صورة لفظية ممكنة ، فالإطالة عندهم من موجبات الخطل ، وهو مستكره ممقوت ، فتراهم يخذفون الحرف والكلمة والجملة لا يأبهون لشيء إذا كان المعنى مدركا ، وربما تكون هذه الصفة الغالبة في كلامهم أحد أسباب ولعهم بالشعر . إذ لا يخفي أن الشعر لا يحتمل من الإطالة ما يحتمله القول عموما ، قال البحري :⁽¹⁰⁾

والشعر لمح تكفي إشارته وليس بالهذر طولت خطبه

والبلاغة كغيرها من العلوم اللغوية لم تتح لها رؤية النور إلا في العصور الإسلامية ، ونستطيع أن نلاحظ هذا الاهتمام بداية من القرن الثاني حيث نشطت حركة التأليف في مختلف العلوم القرآنية . فالقرآن درة حرص المسلمون عليها فكان لهم من إشعاعها ما أضاء عقولهم بالمعرفة فأنشأوا النحو ليعين على صحة تلاوته ، وعنوا باللغة ليشبثوا عربية كلماته وفصاحته نصه . غير أنه ، وإن كان من كلام العرب فقد سما عنه في معارج الإعجاز ، فلم يجدوا وسيلة لتبيان هذا الإعجاز الذي أفحم الألسن ، إلا أن يتتبعوا حسن تأليفه ، وبراعة تركيبه وما اشتمل عليه من عذوبة وجزالة وسهولة وسلامة ، ورأى المعتزلة أن الإعجاز القرآني إنما كان بالصرفة⁽¹¹⁾ . ، وهو صرف العرب عن معارضته . ومن أوجه إعجازه نظمه المحكم ، وإتلافه الذي لا يجارى . ومن هذا النظر إلى حقيقة الإعجاز ، أصبحت البلاغة على صلة وثيقة بالتركيب ، ومما يؤكد هذا الكلام ويؤيده ، تلك التوجيهات النحوية التي كان يوجه النحاة بما مختلف القراءات القرآنية ، لتنصرف إلى معان بذاتها دون أخرى ، ورائدهم في ذلك ذوقهم الرفيع وتحسسهم للعلاقات في مختلف أجزاء الكلم ونظمه وترتيبه ، كذلك حقيقة أخرى يجب ألا نغفل عنها ، وهي أن النحاة الأوائل ، إنما كانت نشأتم نشأة قراءة . فكان لهم حس طريف وذوق رفيع في معرفة مواقع الوقف والابتداء في أي الذكر الحكيم ، وحسن ذلك وقبحه إنما يتوقف على الصلة المعنوية أو النحوية بين ما وقف عليه وما ابتدء به ، لذا رأيناهم يجعلون الوقف أربعاً ، تاماً وكافياً وحسناً وقييحاً⁽¹²⁾ ، بحسب تفاوت درجات الصلة بين الكلمة أو الجملة الموقوف عليها والمبتدأ بها من جهة التركيب والمعنى ، ومما يؤيد هذا ما قرره السيرافي: >> إن معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخي الصواب في ذلك ، وإن زاغ شيء من هذا النعت فإنه لا يخلو أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردوداً بخروجه من عادة القوم الجارية على فطرتهم <<⁽¹³⁾ .

وكل الدلائل ترسخ الاعتقاد بتلك الصلة ، بين القاعدة النحوية وما تؤديه الجمل والتركيبات من معان، ولو نظرنا في كثير من الأبواب النحوية التي طرقها النحاة وعللوا فيها لقواعدهم

وتحججوا لصحتها بمقتضيات البلاغة والبيان لوجدنا ما يثبت ذلك قطعاً، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي وقد عرفنا ولعه بالتعليل يعمد إلى تحريجات نحوية أساسها الأول البلاغة ، ككثرة الاستعمال ، ومن ذلك حذف الفعل مثلاً ، كقولك : (مكة والله) إذا رأيت أحدهم راحلاً ، وهذا الحذف اشترط فيه قرنية هي أن يكون السامع عالماً بمكانه غير ملتبس عليه الأمر فيه ، ومن ذلك سؤال سيبوية إياه عن قوله تعالى : <<حتى إذا جاء هوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم>>⁽¹⁴⁾ . أين جوابها ، وقوله تعالى : <<ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب>>⁽¹⁵⁾ ، فقال : إن العرب تركت في مثل هذا الخبر الجواب ، في كل منهما لعلم المخبر لأي شيء وضع الكلام⁽¹⁶⁾ . فالحذف في كلا الجملتين مدعاه الأول الإيجاز وعدم إرهاق السامع بما كان قد علمه .

وإذا كانت هذه الآراء مما تقله سيبوية عن أستاذه الخليل في محاولة إقامة صرح النحو على أساس علم البلاغة الذي لم تكن حدوده قد تبينت ولا معالمه قد ترسمت ، فقد كان لسبوية نفسه مثل تلك الآراء التي لم يستطع فيها التعليل والتحريج إلا على أساس بلاغي تذوقي . فالاستفهام ب (هل) و (الهمزة) إنما يؤتي به لأحد أمرين . هما طلب التصديق مع (هل) وطلب التصوير أحياناً وطلب التصديق أحياناً أخرى مع (الهمزة) ، ونعني بالتصوير والتصديق ، أن الأول إدراك المفرد ، والثاني إدراك العلاقة ، وإدراك الجملة ، وقد خصص سيبويه مبحثاً ليفرق بين مواضع الإستعمال كل من (هل) و (الهمزة) وأول شيء يلاحظه سيبويه ، خصوصية الهمزة عن بقية أدوات الاستفهام ، إذ يمكنها أن تدخل على الاسم وإن كان بعده فعل دونما قبح ، على العكس من بقية الأدوات إذ حقها الدخول على الأفعال ، يقول << وحروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بها الأسماء >> ثم يشبهها بحروف الشروط فيقول : <<إنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حرف الجزاء ، وجوابها كجوابه ... إذا قلت : أين عبد الله ، فكأنما قلت : حيثما يكن آته>>⁽¹⁷⁾ . ويؤكد سيبوية بعد هذا على أن (هل) لا تخرج عن أصل استعمالها الاستفهامي ، عكس الهمزة التي تستعمل للتقرير أو الإنكار أو التوضيح ، وكل

هذه معان بلاغية ، لا يمكن إدراكها عن طريق الوظائف النحوية ، ومن أمثلة خروج الهزة عن الأصل واستعمالها للتوبيخ قول الشاعر :

أفي السلم أعيار جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك
أي تتلونون وتتحولون .

إن هذه الصلة التي لمخاها بين قواعد النحو ومباحث البلاغة ، لاشك في أن تمارها كانت صراعا محتدما حول أولوية الإلتفات والاهتمام بين اللفظ والمعنى ، وأيهما أحق بالاحتفاء ، أاللفظ تكون المزية في حمل المعنى والدلالة عليه أم المعنى لكونه المقصود بداته والمعبر عن الأفهام ، وانتقل هذا الصراع إلى جوهر الدراسات القرآنية الأولى ، أي إعجاز القرآن ، فهل القرآن معجز بلفظه أم بمعناه ؟

فذهب قوم إلى أن اللفظ هو مناط الاعتماد وله المزية الأولى ، وعلى رأس هؤلاء الجاحظ الذي يقول إن المعاني ، مطروحة في الطريق ، وأن الفضل في اختيار الألفاظ التي تؤدي تلك المعاني ، فالمعاني على رأيه مشتركة بين جميع الناس يقول : >> المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك <<(18) ، بينما ذهب آخرون مذهبا مختلفا فأروا أن الجودة تكمن في معان دون أخرى.

وأطل القرن الخامس الهجري ليعرف ميلاد فكر جديد وتصور مغاير لكل ما شاع بين الناس في مسألة إعجاز القرآن فكان عبد القاهر الجرجاني بنظرية نظمه الراسم الحقيقي لطريق أثبات الإعجاز لأي الذكر الحكيم من وجه مخالف لما عرف ، فليس النظم عنده ترتيب أو ارتباط الكلمات بقدر ما هو ترتيب المعاني في النفس وموافقة ذلك لقواعد النحو ، ففي نظره أن العلاقة وطيدة بين القاعدة النحوية واللفظ والمعنى ، لذلك فإن كثيرا من المعاني لا يمكن أن تؤدي مرادها بأحسن حال دونما حاجة إلى تأليف نحوي بعينه

التركيب والعلاقات النحوية :

أدى التمازج الذي عرفه الدرس النحوي العربي والأخلاق المنطقية إلى التأثير على صفاء منهجه اللغوي ، فإذا هو جملة من القواعد المنطقية يتلاعب بها النحاة المتمنطقون

ويتخذونها مطية مساجلاتهم الكلامية، فإذا النحو بعد هذا خلو من مائة ونضارته وإذا هو صنعة قصرت على الطبقة الأولى من الناس، ولعل قصة ذلك الأعرابي الذي مر على مجلس الأخفش (ت211هـ) فسمع كلامهم في النحو، فحار وعجب، فقال الأخفش: ما تسمع يا أبا العرب، فقال: "أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا". فهذه شهادة أعرابي على ابتعاد هذه الصناعة عن تناول العوام، وليس من حقها ذلك، فإذا النحاة ينزلون عن مكائهم التي أنزلهم إياها الناس أيام الخليل، وإذا النحو قد أورت الانكسار في نفوس أهله والمشتغلين به، فزهدوا فيه وأعرضوا عنه إذ لم يعد صناعة مجدبة ولا سلعة مبيعة، فهذا أبو العباس تعلق إمام الناس في الكوفة يتأوه حسرة ويقول: "اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أهل الحديث بالحديث ففازوا واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو فليت شعري ما يكون حالي في الآخرة" (19).

وجاء عبد القاهر الجرجاني، فاماطا اللثام عن تلك الصورة المروعة التي وصل إليها النحو، من الأقوال العويصة والتمارين الشاقة التي ما فكر الناطق الفصيح فيها ولا خطرت له على بال. قال مخاطبا من زهد في النحو واستصغر أمره: <>وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم، وأشبهه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه، ذلك أنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا إليه فيه، إذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأن المعيار الذي يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه <<(20).

ونرى الجرجاني يلتمس العذر لهؤلاء النحاة في إعراضهم عن النحو إذ لم يكن جحودهم للنحو مطلقا وإنما لمسائل وطرائق فيه قال: <>فإذا بدأوا وذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرياضة ولضرب تمكين المقاييس في النفوس... كقولهم ما وزن عزويت؟ وما وزن أزونان؟ وقالوا أتشكون أن ذلك لا يجدي إلا كد الفكر وإضاعة الوقت؟. قلنا

لهم : أما هذا الجنس فلسنا نعييكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به وليس يهمننا أمره فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم <<(21).

فقد اعترف عبد القاهر صراحة بعدم جدوى هذا الغوص النحوي وأنه لا يجدي سوى الكد الفكري والخروج عن السليقة اللغوية والتركيب الحق للعربية ، فليس كل هذا مما يعين على فهم كتاب الله وبيان أوجه إعجازه ، وهو الأمر الذي تصدى لاتبائه الشيخ في رسالة (الدلائل) ، لذا فإن طريق النحو هذه لن تجدي معه نفعاً وعليه تحير سبل أخرى ولقد رأى فيه مفتاح المعالي ودليلاً على ما استغرب من الأغراض المبتوثة بين أصوات الألفاظ ، إن نظرية النحو هذه قد أعادت له الرواء وبتت فيه الحياة وجعلته أقرب إلى روح المنهج السليم فارتفع النحو عنده عن مستصغر الظنون وتعالى عن رديء الأفهام فكان الكاشف لوجوه المعاني وطرائق التركيب .

ولقد حاول نفر من النحاة الإشارة إلى ضرورة خروج النحو من دائرة الخطأ و الصواب إلى النسق والتركيب ، فليس الأمر مجرد وضع ألفاظ بإزاء معان فحسب ، وإنما الأمر يتخطى كل ذلك إلى عملية التركيب على حسب مقتضيات المعاني التي يريد أن يعبر عنها المتكلم ، فنجد أبا سعيد السيرافي يقول : >> إن معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكانه وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، فإن زاغ شيء من هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد ، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم <<(22) .

والنحو بهذا المعنى أصبح سر صناعة العربية ، فهو رابط الصيغ الذهنية وهو الذي يساعد اللغة على تخطي الصعاب لوصول إلى عملية الإبداع ، لقد أصبح النحو في الكثير من مباحثه يستهدف تحديد علاقة الألفاظ المستقلة بالمعاني ثم يستهدف تبعاً لذلك طبيعة الوحدات الكلية وعلاقتها التجاورية التي يبدعها النحو أو لنقل أنها هي التي تبدع النحو (23) .

والتركيب النحوي عند الجرجاني يمثل نظاما فنيا متكاملا ، والنحو هو الذي يقدم للمبدع احتمالات الأوضاع الكلامية التي يرتبط بعضها ببعض في وحدة من المعاني والأفكار لا تتمثل إلا في الذهن ، فإذا أردنا أن ندرك حقيقة العمل الأدبي فعلينا أن ننظر إلى التراكيب في علاقاتها بالألفاظ أو الرموز اللغوية من ناحية ثم في علاقاتها الداخلية بالامكانات النحوية من جهة أخرى ، ويرى الجرجاني أن دراسة الكلمات في حد ذاتها لا تمثل شيئا في فهم النص بل إن الفهم لا يتمثل إلا في العلاقات بين الكلمات .

وإذا كانت الألفاظ لم توضح لتعرف معانيها في نفسها ، فمعني ذلك أن الفكر لا يتعلق

بمعاني الألفاظ ذاتها ، فما هي علاقة الفكر باللغة إذا ؟

في رأي عبد القاهر أن الفكر لا يتعلق إلا بما بين المعاني من علاقات ، ثم أن هذه العلاقات ليست إلا معاني النحو >> فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله ، ولا يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه ، أو جعله فاعلا أو مفعولا أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو ماشاكل ذلك << (24) . ثم لا يكتفي هذا بل يمثل يبين بشار :

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوي كوكبه

ليرى كيف يتعلق الفكر بمعاني النحو لا بمجرد معاني الكلام ، ومع هذا فهو لا ينفي تمام النفي هذا التعلق فيقول : >> واعلم أي لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلام المفردة أصلا ، ولكني أقول أنه لا يتعلق بما مجردة من معاني النحو ومنطوقاتها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوضيحها كالذي أريتك << (25)

ويثني مفصلا تلك العلاقات والأسباب على نحو استطاع أن يجعله مناط بحثه طيلة حديثه عن هذه القضية في كتابه (الدلائل) ، إذ يقول : >> والكلم ثلاث : فعل واسم وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما << .

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له...

وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا ، أو منزلا من الفعل مكان المفعول وذلك في خبر كان وأحواتها والحال والتمييز...

وأما تعلق الحرف بهما فهو على ثلاثة أضرب .

أحدها أن يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف الجر ...

والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف هو أن يدخل الثاني في عمل العامل

الأول كقولنا : جاءني زيد وعمرو .

والضرب الثالث تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما

يدخل عليه .

إن الجرجاني بمفهومه هذا لأحوال انتظام الكلام في الجملة ليتخير منها جديدا في رؤيته للنحو العربي فقد تهيأ لهذا الأخير أن يولد ثانية بعد أن كان قد أبكر به قبل ذلك بثلاثة قرون ، سيبويه والمتقدمون من نخاة البصرة ، فإذا هو يتخذ عند الجرجاني صورة حية مستمدة من تجدد المعنى في مختلف الأبنية التي يعرضها، على تفاوت في هذا التجدد بين منشئي هذه المعاني. ولاشك في أن الشعراء كانوا أقدر الناس على أن يلبسوا الألفاظ والتراكيب التي يستعملها الرجل العادي حللا لم يكن ليلبسها إياها من بعدوا عن هذا الفن . وإذا علمنا أن غاية الشيخ من كل ما قرره هي إرساء دعائم نظرية فريدة في الإعجاز القرآني أدركنا سبب عنايته وإطالته في الحديث عن مزية التركيب والنظم وما يوجبه من العلائق النحوية، وذلك ليتجلى وجه الإعجاز سافرا مفترا عن كل براعة، فيوصد بذلك الباب على كل المدعين بإعجاز القران من جهة الصرفة ، ويقرر حقيقة أن هذا الإعجاز >> إنما مداره الأول توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم ، تبت من ذلك طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجهه وفروقه ولم يعلم أنها معدنه ومعانيه وموضعه ومكانه وأنه مستنبط له سواها وأن لاوجهة لطلبه فيما عداها ، غار نفسه بالكاذب من الطمع ومسلم له بالخندع << (26)

النظم والقانون النحوي:

لا ينبغي الخطأ بالظن أن عبد القاهر الجرجاني هو الواجد الأول لمصطلح النظم ، فقد تحدث عنه قبله كثير ممن خاضوا في البحث عن مكان الإعجاز في القرآن خصوصا ، والجمال في الأدب عموما ، ولكن على اختلاف بينهم وعلى تفاوت في الإطلاق حيناً آخر ، فإذا كان الباقلاني يرى أن القرآن معجز بنظمه فإن تعليقاته تباعد بينه وبين فكر الجرجاني في النظم ، فهو يرى أن القرآن مخالف في نظمه لجميع وجوه النظم عند العرب ، وهو ما يصير عبد القاهر على إثبات عكسه ، وهو يجعل السجع والشعر أسلوبا من النظم⁽²⁷⁾ ، على حين يرى الجرجاني أنه (النظم) توحي معاني النحو فيما بين الكلم ، والمتتبع لآرائه في النظم وتصوره لمفهومه يجدها لا تحيد عن سمت رسمه في بداية كتابه ، وهو أنه مراعاة واجبة لأحكام النحو وما يتعلق به الكلم بعضه بعضا >> واعلم أنه لا نظم في الكلم ، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، ويبني بعضها على بعض ويُجعل هذه بسبب من تلك <<⁽²⁸⁾ ، >> وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تحل بشيء منها <<⁽²⁹⁾ .

وإذا ذكر النظم بهذا المفهوم ، ذكرنا ركنيه الأساسين اللفظ والمعنى ، والشيخ عبد القاهر يؤكد غير ما مرة أن المعنى هو صاحب الفضل والمزية وأن الألفاظ أوعية المعاني التي يقصد إليها المتكلم وتسبق إلى نفسه قبل أن ينطلق بها لسانه ، فهي مهما وصلت في الحسن والجزالة والبعد عن الغرابة والتنافر ليس لها مدلول من المعنى عنده إلا إذا صيغت صياغة منسجمة مع القوانين النحوية، فإذا أغفلت القاعدة في التركيب فلا قيمة لفظ من حيث هو لفظ في نفسه ، ولا يفهم من التركيب المعنى الذي يقصد إليه المتكلم ، ويدلل على هذه الحقيقة بقوله : >> وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جارتها وفضل مؤانستها لأحواتها <<⁽³⁰⁾ ، ولكن مع هذا فهو لا يحتفل بالمعاني منفردة فيهاجم

من وقفوا عند المعنى في عمومهم ليحكموا به على جمال الموضوع أو قبحة مغفلين شأن الصياغة ، يقول : >> واعلم أن الداء الدوي والذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه وأقل الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل من المعنى << (31) . ويخلص عبد القاهر من كل هذا إلى أن اللفظ والمعنى متلازمان في العملية الفكرية التي تتجلى فيها الصورة الأدبية عن طريق صياغتها ، وإذا كانت العبارة بالألفاظ في موقعها من الجمل فليس لأنها المقصودة بالفكر بل يقع هذا ملازما للمعنى المدلول عليه في الصورة (32) .

إن التلازم بين اللفظ والمعنى في صياغة الجمل ودلالاتها على الصورة هو ما قصد إليه الجرجاني بالنظم ، وهذه الصياغة هي محور الفضل والمزية في الكلام ، وهذا المفهوم للنظم هو ما يعرف عند الغربيين بعلم التراكيب (syntax) وهو عندهم أهم أجزاء النحو وكما أن النظم لا يظهر في الكلمة إلا بحسب موقعها في الجملة وبه تتأثر الصورة التي يهدف الأديب إلى رسمها ، فكذلك الجملة لا يبين حسن نظمها إلا إذا اختلفت بدورها مع جاراتها في ما تهدف إليه هذه الجمل من معنى . ويتجلى مفهوم النظم عند الجرجاني في دلالات ثلاث هي (33) :

1- الدلالة النحوية :

فالنص كيان له بناؤه ولا بد من وجود الروابط والعلاقات التأثيرية لتوحد وحداته المكونة له ، قال : >> واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل بشيء منه << (34) ، وقال أيضا : >> فلا ترى كلاما وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله << (35) .

فبعد القاهر يرى أن عملية الإبداع تمر بمرحلتين هامتين تتمثل الأولى في مرحلة الصواب والخطأ وهي تختص بالقواعد النحوية بمعناها الخاص والأخرى تتعدى ذلك إلى مناط الفضل والمزية ، فهو يتعامل مع النحو باعتباره وسيلة من وسائل استغلال الطاقة

الكامنة في اللغة ، ومحاولة استخلاص الامكانيات المتاحة من هذه الطاقة عن طريق ما عرفه من المعاني الأول والمعاني الثانية للنحو⁽³⁶⁾ .

وإذا كان النحو هو الضابط الأول وهو الكاشف عن دقة النظم فإنه قد يعترض معترض على رأي عبد القاهر فيقول إن البدوي الذي لا علاقة له بالنحو قد يأتي بضروب من النظم لا يقدر عليها كبار النحاة ، وفي تأن وسعة يجب الشيخ على اعتراضهم فيقول : << والاعتبار هو بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات >> (37) . أي أن العبرة ليست بمعرفة مصطلحات النحويين ودراساتهم وإنما هي في حسن الاستعمال اللغوي حيث يجيء التركيب من حيث صحته الداخلية والخارجية متفقاً مع قواعد النحو وأعراف اللغويين .

2- الدلالة الموقعية أو المقامية أو الترتيبية : للكلمة وارتباطها مع الكلمات الأخرى وما يحدثه هذا الارتباط من تصورات قال : << واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعتره الشك أن لانظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك >> (38)، إذ التعليق مثل : << النسيج والتأليف والصياغة والبناء والوشى والتجبير وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها من بعض حتى تكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحيث لو وضع في مكان غيره لم يصلح >> (39) .

إن براعة التحليل اللغوي لا تكمن فقط في اختيار النماذج الصالحة للتعليق وإنما تبدو أكثر في اختيار الموقع المناسب لكل وحدة والذي يتم علمياً أثره التعليق فيما بينها بمراعاة ما يتلاءم من تقدم أو تأخير أو حذف أو إظهار مع طرق الارتباط الداخلي بين الصيغ بما لا يخرج عن القوانين اللغوية من تعريف أو تنكير أو مراعاة للجنس أو النوع ، ومن هنا نستطيع تحديد ثلاث محطات يقف عندها الناظم مراعيًا حسن تأليفه ونظمه وهي :

أ- الاختيار : حيث يعتمد صاحب النظم إلى حسن اختيار كلماته وألفاظه وأوجه نظمها بما يوائم غرضه ، وفي ما يكون بين هذه الكلمات من توافق موسيقي وتشابك في المعنى .

ب-الموقعية : وتحدث في باب التقديم والتأخير وحسن التصرف فيهما وهو مناط المزية والفرق بين مختلف التأليف .

ج- المطابقة : وهي جملة القوانين التي تحكم النظام الداخلي للكلمات من تنكير وتعريف وإفراد وتأنيت وتذكير ، وقد عدها الدكتور تمام حسان من القرائن اللفظية للتعليق (40) .

وإذا حوّلنا استجلاء هذه القواعد وجدنا الجرجاني لا يحد عنها وهو يحلل ويبين الرونق والطرارة والحسن والحلاوة في أبيات إبراهيم بن العباس إذ يقول :

فلو إذ نبا دهر وأنكر صاحب وسلط أعداء وغاب نصير
تكون عن الأهواز داري بنجوة ولكن مقادير جرت وأمور
وإني لأرجو بعد هذا محمدا لأفضل ما يرجى أخ ووزير

>> ثم تنفقد السبب في ذلك فتجد :

من أجل تقديمه الطرف وهو إذ نبا على عامله (تكون). [موقعية]
وأن لم يقل : فلو إذ تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبادهر [اختيار وموقعية] .
ثم أن ساق التنكير في جميع ما أتى به من بعد [مطابقة]
ثم أن قال : وأنكر صاحب ولم يقل وأنكرت صاحبا [اختيار ومطابقة].
وكل هذا من معاني النحو كما ترى << (41) .

3- دلالة البناء:

ويقصد بها وحدة التأليف بين المعنى واللفظ >> واعلم أن ما ترى أنه لا بد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر ، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني << (42) . وليس الترتيب هنا ترتيب الكلمات المفردة، بل المقصود هو

الأحكام التي تحدث بالتركيب لان الألفاظ وضعت لأن يضم بعضها إلى بعض على رأي الجرجاني.

فهذا هو مدار النظم ومفهومه لدى عبد القاهر الجرجاني إذ ليس هو كما اشتبه على الكثيرين ، نظم للحروف وتوال لها .

فبهذه النظرة إلى النحو وعلاقاته وأثرها في بناء الكلام وفضلها في التفاضل بين أجناس التعابير وأنواع الصور حقق النحو العربي علي يدي عبد والقاهر الجرجاني مولده والثاني ، وكان بذلك الشيخ بحق صاحب نظرية نحوية متميزة عن خصائص النظرية الأولى التي ابتدعها الخليل و سيبويه ، والتي أسمينها نظرية النحو الثانية ، هذه النظرية التي تضع قوانين النحو بإزاء قوانين البلاغة وتجمع بينهما في أداء لغوي يحقق البلاغة والجمال في التعبير . وهي نظرية أمكن على ضوءها النظر بمنطق لغوي بحث إلى إعجاز القرآن الكريم وتحديه لكل ألوان البيان العربي.

الهوامش :

1- قدامة بن جعفر - نقد النثر - مقدمة طه حسين

2- السيوطي بغية الوعاة ص 217

3- تمام حسان الأصول ص 52

* صار معتزليا

4- بغية الوعاة ص 181

5- ينظر التوحيدي أبوحيان - الامتاع والمؤانسة ص 109 وما بعدها

6- السيوطي - الاقتراح في أصول النحو ص 57

7- الفارابي - إحصاء العلوم ص 54

8- في فلسفة اللغة ص 174

9- الجاحظ- البيان والتبيين 27/2-28

10- البحترى-الديوان 2 / 121

11- شوقي ضيف - البلاغة تطور وتاريخ ص 108

12- فؤاد مخمير - فلسفة عبد القاهر النحوية ص 37-38

13- الإمتاع والمؤانسة ص 110

14- سورة الزمر الآية 73

- 15- سورة البقرة الآية 165
- 16- سيبويه - الكتاب - 453/1
- 17- المصدر نفسه 88/1
- *البيت في الكتاب لم ينسب إلى قائله 88/1
- 18- الجاحظ - الحيوان 131/3
- 19- عبد الفتاح لاشن - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند الجرجاني ص 41
- 20- الجرجاني عبد القاهر دلائل الإعجاز ص 23
- 21- الدلائل ص 24
- 22- مصطفى مندور - اللغة بين العقل والمغامرة ص 138
- 23- محمد عبد المطلب - البلاغة والأسلوبية ص 138
- 24- دلائل الإعجاز ص 314
- 25- المصدر نفسه والصفحة نفسها
- 26- المصدر نفسه ص 404
- 27- البد راوي زهران - عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها ص 166
- 28- الدلائل ص 44
- 29- المصدر نفسه ص 63
- 30- نفسه ص 47
- 31- نفسه ص 63
- 32- محمد غنيمي هلال- النقد الأدبي الحديث - ص 272
- 33- طراد الكيس - قراءة جديدة للجرجاني - مجلة أعلام عدد 3 مارس 1990
- 34- الدلائل ص 64
- 35- نفسه ص 65
- 36- شكري عياد - المؤثرات الفلسفية والكلامية في النقد العربي والبلاغة العربية - مجلة أعلام عدد 11 أوت 1980
- 37- الدلائل ص 283
- 38- نفسه ص 40
- 39- المصدر نفسه والصفحة نفسها
- 40- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ص 177
- 41- الدلائل ص 68-69
- 42- نفسه ص 43